

أولاً: البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي

إن كلمة (بناء) تشير إلى وجود نوع من (التنسيق بين لأجزاء التي تدخل في تكوين الكل والذي نطلق عليه بناء) هذه الوحدات الجزئية التي تكون البناء هم (الأفراد) الذين يمثل كل منهم مركزاً معيناً ، وله مكانه اجتماعية محددة ، ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية من خلال الأنساق الفرعية الممثلة للبناء الاجتماعي .

والبناء الاجتماعي يقوم على (العلاقات البنائية بين الجماعات الثابتة والمستمرة) والتي تتخذ شكل أنساق ، كالنسق القرابي الاقتصادي والنسق التربوي والنسق الديني والنسق التنظيمي وغيرها من أنساق المجتمع .

والنسق أداة تصويرية يتصور الباحث في ضوءها موضوع دراسته على أن المجتمع ككل يتألف من مجموعة الأنساق المترابطة ، ويتحدد ترابطها ببعضها وعلاقاتها بالكل في ضوء مجموعة من المبادئ التنظيمية التي تحدد شكل هذا الترابط ، وتلك العلاقات ، ومن أهمها مراكز الأفراد ومكانتهم وأدوارهم الاجتماعية .

والنسق في هذا المثل فكرة عقلية وأداة تصويرية يستخدمها الباحث لتحقيق أغراض استرشادية كاشفة .

ويعني ذلك أن تصور الباحث للظواهر على أنها عناصر في نسق ما يؤدي إلى نظرة مثمرة أو إلى نموذج تصوري مفيد يمكن أن تحلل الظواهر في ضوءه

وفي الحقيقة إن فكرة المجتمع كبناء اجتماعي يتألف من أنساق يحوي كل نسق أفراداً يشغلون مركزاً اجتماعياً داخل النسق ولهم مكانة اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، ويقومون بأدوار تتلاءم مع مراكزهم ومكاناتهم ، من الأفكار التي سوف تساهم في تحليل العلاقات الاجتماعية ، والكشف عن العوامل التي تؤدي إلى سير هذه العلاقات في المجتمع السعودي .

وعلى هذا الأساس سوف نهتم بالمفاهيم الرئيسية المكونة للبناء الاجتماعي في المجتمع لندرك الحقيقة الواقعية ، وتحليل الواقع الاجتماعي للمجتمع السعودي

ومن أهم هذه المفاهيم :

1- النسق الاجتماعي :

* يعرف النسق الاجتماعي بأنه : كل وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة ، كما يقصد به أيضاً مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة .

كما يعرف (بارسونز) النسق بأنه:

عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة متميزة عن الأخرى ويؤدي دوراً متميزاً .

فهو عبارة عن نمطٍ منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماطٍ مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة . والنسق الاجتماعي في أبسط تصور له يتألف من شخصين أو أكثر ينشأ بينهم تفاعل مباشر أو غير مباشر في موقف معين، وقد يشترط توافر حدود مكانية أو فيزيقية .

ويتبين من ذلك أن المتجانسة والمتشابهة التي يقوم بها أفراد المجتمع. النسق الاجتماعي يتألف من الأدوار الاجتماعية فعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم كآباء وأبناء وأزواج وأشقاء وأعمام وأخوال ، ويقومون بوظائفهم العائلية في التربية للأبناء والإنفاق على الأسرة وغيرها من الوظائف الأسرية ، فإنهم بذلك يحددون (النسق الأسري أو العائلي أو القرابي في المجتمع)، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم الاقتصادية ، كرجال الإدارة، والعمال، والموظفين الحكوميين

والموظفين في القطاع الخاص ، والباعة فإنهم بذلك يحددون (النسق الاقتصادي)، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم التربوية كالمدرسين وأساتذة الجامعات والإعلاميين وغيرهم ، فإنهم بذلك يحددون (النسق التربوي) وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم السياسية كالوزراء والقادة فإنهم يحددون (النسق السياسي)، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار عسكرية وأمنية كالضباط وضباط الصف والجنود والطلاب العسكريين ؛ فإنهم بذلك يحددون (النسق العسكري)

وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار مع الجيرة كالزيارة والتعاون معهم وغيرها فإنهم بذلك يحددون (نسق المجتمع المحلي)،

وعندما يقوم الأفراد في المجتمع بأدوار دينية كالانضمام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمشاركة في منظمات الوعظ والإرشاد وتوعية الجاليات ، فإن الأفراد يساهمون في تحديد (النسق الديني) ،

وهكذا فإن التجانس والتشابه في الأدوار ومظاهر السلوك الذي يقوم بها أفراد المجتمع يمكن أن (تجعل الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية) في المجتمع ، (فهو يقوم بدور الأب في النسق الأسري ، ودور الوزير في النسق السياسي ، ودور المشتري في النسق الاقتصادي

ودور (الجار) في نسق المجتمع المحلي ، ودور الواعظ في النسق الديني وقد ينتمي الأب للنسق العسكري وينتمي الابن للنسق السياسي ، وتنتمي الأم للنسق الاقتصادي ، وتنتمي البنت للنسق التربوي ، وكل هذا يبرهن على أن المجتمع عبارة عن (بناء مركب يتألف من مجموعة الأنساق المتشابكة)،

والتي عادةً ما تكون متكاملة ومتسانة ؛ كل نسق يدعم النسق الآخر حتى يساهم في استقرار وتوازن بناء المجتمع الكلي .

تحدد المراكز والمكانات والأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي وعلى مستوى المجتمع ككل من خلال المعايير والقيم الاجتماعية التي تحكم وتوجه سلوكنا عندما يتفاعل معنا الآخرون أو نتفاعل معهم ، وتتنوع مصادر المعايير والقيم الاجتماعية ، فمنها ما هو ديني ومنها ما هو عُرْفِي ، ومنها ما هو قانوني ، أي منظم في ضوء لوائح من الدولة .

أ- المركز الاجتماعي :

يعني حقوق وواجبات الفرد في حيز (محدد داخل وحدة اجتماعية معينة) ممثلة للنسق الاجتماعي ، كمركز الأب في الوحدة الأسرية ، ومركز العامل في المصنع ، ومركز المدرس في المدرسة ، ومركز الأستاذ في الكلية ، ومركز الطالب في العسكري في كلية عسكرية ، ومركز الوزير في وزارته وهكذا .. ،

وقد يكون المركز الاجتماعي موروثاً كمركز الآباء والأعمام والأبناء وقد يكون مكتسباً كمركز المدرس والضابط والطبيب .

ب- المكانة الاجتماعية :

هي حقوق وواجبات الفرد على (مستوى النسق أو المجتمع ككل)

فالأب مثلاً قد يكون وزيراً أو ضابطاً أو طبيباً ، والعامل قد يكون ثرياً وينسب لعائلة من ذوي المستويات الاجتماعية المتقدمة ، والمدرس قد يكون فقيراً

ويعني هذا أن المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها ، فمن الممكن أن نصف مكانة الفرد من خلال المركز الاجتماعي ومستواه الاقتصادي ونوع العائلة التي ينتمي إليها ، وحتى من خلال الحي الذي يسكن فيه . ، فجميع هذه العناصر وغيرها تخضع لمعايير وقيم اجتماعية تحدد مستوى المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد ،

الاجتماعية التي يشغلها الفرد ، فقد يحتل في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في السلم الاجتماعي ، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا ، وقد يُصنّف المجتمع المكانة الاجتماعية تصنيفاً اقتصادياً على أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري ، وقد تكون أهمية التصنيف بالانتماء العائلي أو القرابي .

ج- الدور :

هو (السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد) ويتوقع الآخرون أن يقوم بها ، وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي ، بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي . فكل (مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية) يتضمنان أدواراً سلوكية متوقعة ، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كأباء داخل أنساقهم الأسرية ،

لذلك يُطلب منهم ويتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد ، وهؤلاء الآباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، فمثلاً إذا كانوا أغنياء وملترمين دينياً نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف .

ويتضح من هذا أن الأدوار مرتبطة بالمركز والمكانة وهما (وجهان لظاهرة واحدة).

المكانة والمركز مجموعة من الامتيازات والواجبات والدور هو (الوجه الديناميكي أو السلوكي للمركز والمكانة الاجتماعية) فنحن نشغل مراكز أو مكانات ، أما الأدوار فنحن نؤديها ،

فالدور هو أداء فرد معين لواجبات المركز والمكانة الاجتماعية ويتمتع بمميزاتها وحقوقها ، وليس معنى هذا أن العضو في أدائه لدوره له مطلق الحرية ، فالأدوار هي أنماط ثقافية للفعل لملء مركز ومكانة معينة ،

ونحن نعلم أن المركز والمكانة مرتبط بهما معايير وقيم توجه فعل شاغل المكانة أو المركز وتنبئ عن توقعات معينة والدور هو القيام بأعباء هذه الواجبات وتلك الامتيازات .

ثانياً : الصراع بين المركز والمكانة في بناء المجتمع السعودي

يكون المركز الاجتماعي (منسجماً وغير متوتر) مع المكانة الاجتماعية عندما تصبح العلاقة بينهما طردية ،

بمعنى أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي للفرد ؛ زادت المكانة الاجتماعية التي يشغلها ، ولكن يحدث (التوتر والصراع) بين المركز والمكانة الاجتماعية عندما يكون هناك حراك لأحدهما وثبات للآخر ،

فقد يحدث الصراع من تغير مركز الفرد إلى الأفضل ، لكنه ما يزال يشغل مكانة اجتماعية متدنية ، أو العكس ؛ فقد تتحسن مكانة الفرد الاجتماعية ، لكن مركزه الاجتماعي ما يزال متدنياً ، وكل هذا قد يحدث خللاً لنمط التفاعل في شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد بسبب التناقض في القيم والمعايير المحددة لكل من المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية ، مما يترتب عليه من تناقض وصراع في الأدوار التي ترسم النمط العام للسلوك المرتبط بالمركز الاجتماعي ، والمرتبطة كذلك بالمكانة الاجتماعية ،

وتنشأ هذه الظواهر غالباً في المجتمعات المحافظة ، التي تسعى إلى تثبيت ثقافتها وتراثها ثقافتها وتراثها الثقافي في برامجها التنموية ، من أجل بناء ثقافة قوية ، تبرز من خلال قوة المعايير والقيم الاجتماعية والمبادئ الدينية ، بحيث لا تمنح ثقافة المجتمع فرصة لظهور تصرفات وسلوكيات فردية ، وهو (ما ينطبق كثيراً على المجتمع السعودي) ،

الذي اتبعت الحكومة فيه سياسة موجهة لتثبيت الثقافة الدينية والاجتماعية في جميع برامجها الحياتية .

لذلك يمكن القول أن ظاهرة الصراع بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية تنشأ غالباً في المجتمعات ذات البناء الثقافي المسيطر على سلوك الأفراد ، والتي تعاني من وطأة التغير ، وخاصةً (التغير المفاجئ أو السريع) .

والمجتمع الرشيد الذي يقوم على بناء اجتماعي منظم وتغير ثقافي مخطط يتميز بتناسب أو على الأقل باستقرار في العلاقة بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراده ، بينما يشيع في المجتمعات الإنسانية ذات البناء الاجتماعي غير المنظم أو التي حدث التغير الثقافي فيها تغيراً عشوائياً الصراع والتوتر بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد .

ونسوق أمثلة حول هذه الظاهرة :

فمثلاً لوحظ على المرأة في المجتمع السعودي بسبب التغيرات الثقافية والحضرية التي حدثت بعد عام (١٣٩٠ هـ) من جراء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ارتفاع في مركزها الاجتماعي داخل النسق الأسري .

فهي في هذه الفترة المتغيرة تقوم بأدوار مساوية تقريباً لدور الرجل ، فهي تقوم بوظيفة الإنفاق على الأسرة ، وتربية الأبناء ، واتخاذ القرارات ، وهذا عكس مركزها الاجتماعي المتدني الذي كان في الفترة التقليدية السابقة عندما كانت تقوم بدور هامشي وثانوي في الأسرة

أما من ناحية مكانة المرأة الاجتماعية على مستوى المجتمع ككل في هذه الفترة المتغيرة فهي مازالت تحتل مكانة اجتماعية متدنية عن الرجل ، وهي نفس المكانة التي كانت تشغلها في الفترة السابقة .

وفي هذا المثل يلاحظ أن مركز المرأة الاجتماعي في المجتمع قد طرأ عليه تغير ، فقد مُنحت مركزاً أعلى داخل النسق الأسري ، بينما استمرت المكانة الاجتماعية للمرأة متدنية على مستوى المجتمع بالرغم من تحسن مركزها الاجتماعي ، لذلك نجد كثيراً من الذكور (الأزواج) في المجتمع يتيحون للمرأة المشاركة في اتخاذ القرار ، وقد يمنحونها فرصة اتخاذ كثير من القرارات الأسرية المهمة ، كالإنفاق والصرف على متطلبات الأسرة ، وترتيب زواج الأولاد ، وتحديد السفر والزيارات العائلية،

ولكن البعض لا يستطيع (أن يُصرِّح للآخرين) في المجتمع أن الزوجة تقوم بتلك الأدوار والمهام ، ويقنع الآخرين أن المرأة مجرد أداة تنفيذ لقراراته، لأن قيم المجتمع ومعايير تسخر من أولئك الرجال الذين تقودهم زوجاتهم لذلك يحرص الذكور في المواقف الاجتماعية العامة أمام الآخرين على الظهور بمكانة اجتماعية متقدمة على المرأة ، كأن تركب في المقعد الخلفي من السيارة ، أو تمشي في الأسواق خلف الرجل ، أو تحمل الأطفال على كتفها والرجل يمشي منفرداً ، أو يكون موعد تناول الطعام للإناث مع بعض في المناسبات العامة بعد انتهاء الرجال من الطعام

وعلى نحو مماثل نجد التوتر والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية في المجتمع السعودي قائماً داخل النسق التربوي ، فنجد مثلاً مكانة المدرس الاجتماعية في هذه الفترة المتغيرة قد انخفضت بالنسبة لمكانته الاجتماعية التي كان يشغلها في الفترة السابقة بالرغم من أن مركزه الاجتماعي داخل المدرسة مازال مرتفعاً ،

ويتميز بمركز متقدم بالنسبة للطلاب . ويأتي انخفاض مكانة المدرس في هذه الفترة المتغيرة بسبب ارتفاع المكانة الاجتماعية للطلاب ، فمعظم الطلبة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانات آبائهم وأقاربهم الاجتماعية ، فقد يكون أحد أولياء أمور الطلبة وزيراً أو طبيباً أو تاجراً أو ضابطاً مما يؤثر على مكانة المدرس وبالتالي يتأثر دوره سلباً في القيام بوظيفته

(مركزه الاجتماعي) كمربٍ ومدرس والتي كان يقوم بها على أكمل وجه في الفترة التقليدية المستقرة السابقة عندما كان يحظى بمركز عالٍ ومكانة اجتماعية متقدمة على الطلبة ، مما كان يسهل قيامه بدوره التربوي ، حيث كان يقل تمرد الطلاب على المدرسين ، ويقل كذلك الهروب والغياب من المدارس ، عكس ما حدث في هذه الفترة المتغيرة عندما انخفضت مكانة المدرس حتى أصبحت من العوامل الرئيسية التي منحت فرصة للطلاب بتمردهم على الأنظمة المدرسية وعلى إدارة المدرسة والمدرسين ، وكذلك ساهمت في ميل الطالب نحو الغياب والهروب من المدرسة .

ونسوق مثلاً أخيراً حول الصراع والتناقض بين (المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية في المجتمع السعودي ، فيلاحظ مثلاً أن الطالب العسكري داخل المؤسسات العسكرية يحظى بمركز متدنٍ في السلم الاجتماعي ، ويعامل بدونية من قبل الضباط في الفترة المستقرة السابقة ومازالت الدونية قائمة حتى هذه الفترة المعاصرة .

بالرغم من أن المكانة الاجتماعية للطلاب العسكريين الملتحقين بالكليات العسكرية في هذه الفترة المتغيرة قد زادت وحصل عليها حراك اجتماعي نحو الأفضل .

فقد كان الطلاب العسكريون في مكانة اجتماعية متدنية في الفترة المستقرة السابقة .

وينظر إلى المهن والوظائف العسكرية بشكل عام من قبل المجتمع بدونية ، ومؤشر ذلك أن الكليات العسكرية في الفترات السابقة كانت تخطط وتقوم بحملة إعلامية في المدارس الثانوية في جميع أنحاء المملكة لإقناع الطلاب بالالتحاق في الوظائف العسكرية أما في هذه الفترة المعاصرة فيلاحظ أن المتقدمين للالتحاق بالكليات العسكرية قد ازدادوا ، وأعدادهم يفوق العدد المقرر بأضعاف وبقناعة ذاتية ، وبدون حملات إعلامية وذلك لأن المجتمع منح الوظائف والمهن العسكرية مكانة اجتماعية عليا تختلف عن نظرة المجتمع لممثل هذه الوظائف والمهن في الفترة السابقة ، بالرغم من أنه مازال العسكريون في مركز أقل داخل المؤسسة العسكرية .

وهذا التناقض والصراع بين (المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية) للطلاب العسكري يحدث خللاً وتوتراً في الدور المتوقع منه وذلك عند القيام (بمهام الوظيفة الأمنية) لأن المواقف الاجتماعية في التربية العسكرية القائمة على العنف والتسلط ، غالباً ما تختلف عن المواقف الاجتماعية في تربية المجتمع الدينية والاجتماعية (في الأسرة والمدرسة والحي) والقائمة على الألفة والتعاون مما قد يحدث من رجل الأمن أنماطاً سلوكية غير مرغوبة ، وتصرفات مع الجمهور غير مقبولة تختلف عن القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع المدني .

ولكي نحد من هذا الخلل الذي يمكن أن يحدث في دور رجل الأمن ينبغي (الرفع من المركز الاجتماعي) للطلاب العسكري داخل المؤسسة العسكرية ، حتى يحظى بتقدير اجتماعي ، ليصبح أكثر قابلية للتأثر بالتعلم والتعليم ، و(إعادة تشكيله تربوياً) بما يتناسب مع المجتمع المدني ،وبما يتناسب مع أدواره ومهامه الوظيفية ، وبما يتلاءم ومكانته الاجتماعية العليا التي منحها إياه المجتمع في هذه الفترة المعاصرة .

ويوجه عام فإن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المجتمع السعودي مع تطبيق برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام (١٣٩٠ هـ) وبالتحديد بعد انتهاء فترة الحضانة الاجتماعية لتلك البرامج ومرور عشر سنوات على العمل بها (أي منذ عام ١٤٠٠ هـ)

قد أحدث حراكاً وتغيراً لبعض المراكز والمكانات الاجتماعية لكثير من الأفراد والوظائف في المجتمع . وقد كان يفترض أن اتجاه التغير في العلاقة بين بمعنى أنه كلما ازداد المركز الاجتماعي ارتفعت المكانة الاجتماعية ، وأن ثبات أحدهما وتغير الآخر يحدث صراعاً ويؤثر في الأدوار والوظائف التي يقوم بها الأفراد في النسق الاجتماعي ، وعلى مستوى بناء المجتمع ككل .

وفيما يلي نعرض نماذج لبعض التناقض والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد في المجتمع السعودي ، والتي حدثت بسبب التغيير الاجتماعي السريع المصاحب لبرامج خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي بدأ منذ عام (١٣٩٠ هـ) ، وهذه النماذج كما يلي :

الفرد	المركز والمكانة قبل عام (١٣٩٠ هـ)				المركز والمكانة بعد عام (١٣٩٠ هـ)			
	مركز متدنٍ	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا	مركز متدنٍ	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا
المرأة	✓		✓		✓		✓	
الطالب العسكري	✓		✓		✓		✓	
المدرّس		✓		✓		✓		✓
الطالب	✓		✓		✓		✓	
المدرسة		✓		✓		✓		✓
الطالبة	✓		✓		✓		✓	
الضابط		✓		✓		✓		✓
الخادمة المنزلية	✓		✓		✓		✓	
العم		✓		✓		✓		✓
الخال	✓		✓		✓		✓	
اللاعب في الأندية	✓		✓		✓		✓	
التخصص في الكيمياء		✓		✓		✓		✓

ثالثاً : الأهداف الذاتية والاجتماعية في بناء وثقافة المجتمع السعودي

على ضوء المركز والمكانة الاجتماعية اللذين يشغلهما الفرد في البناء الاجتماعي يتحدد له أهداف ذاتية وأهداف اجتماعية ، يحاول تحقيقها في بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها ، من أجل إشباع حاجاته البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية .
- والأهداف الذاتية ؛ تعبر عن طموحات لها خصوصيتها الفردية ، وهي غامضة بالنسبة للآخرين ، ونادراً ما يفصح عنها الفرد في المواقف الرسمية ،

وهي عكس - الأهداف الاجتماعية : التي تعبر عن أهداف عامة ، وشائعة ، ومقبولة في المجتمع ، ويمكن أن يصرح بها في المناسبات والمواقف الرسمية .

والمجتمع الرشيد هو الذي تتفوق فيه الأهداف الذاتية على الأهداف الاجتماعية ،

أو على الأقل تتطابق وتتجانس فيه أهداف أفراده الذاتية مع أهدافهم الاجتماعية ، بينما يصيب المجتمع الخلل وعدم الرشد عندما تتفوق فيه الأهداف الاجتماعية ، أو تتباين الأهداف الذاتية للأفراد مع أهدافهم الاجتماعية .

وعملية التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية هو رد فعل طبيعي للتوتر والتناقض بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للأفراد والذي يعيش في المجتمعات التي تتميز بسيادة ثقافتها على سلوك وتصرفات الأفراد ، ولا تمنح فرصة لبروز القيم والطموحات الفردية ، وكثيراً ما يشيع التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية للأفراد في (المجتمعات العربية والنامية) ،

باعتبار أن ثقافة المجتمع تفرض عليهم تقديم مصلحة المجتمع على منفعة الذات . لذلك تصاغ الأنظمة والقوانين والسياسات والبرامج في ضوء خدمة المجتمع ، وإغفال المتطلبات والأهداف الفردية ، بينما تشيع القيم الفردية وتحقيق الأهداف الذاتية في المجتمعات الصناعية والمتقدمة ، التي تحاول أن تضع السياسات والبرامج والقوانين والأنظمة بما يسهل ويسر تحقيق الطموحات الذاتية ، بدون الضرر بمصلحة الجماعة .

(والأهداف الذاتية هي المحرك الرئيس) لأدوار وسلوكيات الأفراد في المجتمع ، وكبحها أو عرقلتها تهديد بقتل الذات والطموحات الفردية ، لذلك نجد الكثير من أبناء المجتمعات في الدول النامية تقتل طموحاتهم وأهدافهم الذاتية في مهدها ، لأنهم لم يستطيعوا أن يعبروا عنها في المواقف الرسمية ، كذلك لن تجد قبولاً في ظل سيطرة الأهداف الاجتماعية .

فمثلاً قد يلتحق شاب في أحد المعاهد والكليات العسكرية ، ويصرح في المواقف الرسمية (عند إجراء المقابلة مثلاً) بأن هدفه الرئيس من التأهيل العسكري هو (خدمة الوطن) في أحد الوظائف العسكرية ، وهذا يعبر عن هدف اجتماعي عام ، يصرح فيه كما يصرح الآخرون من أجل تيسير عملية قبوله ، ولكن بنفس الوقت نجد أن الفرد الذي يصرح بهذا الهدف

الاجتماعي يبطن هدفاً ذاتياً له خصوصيته الفردية ، وقد يكون الحصول على (مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع) هدفاً ذاتياً يطمح لتحقيقه من جراء التحاقه بالمهن العسكرية ،

ولكن برامج المؤسسة العسكرية في المجتمعات غالباً ما تكون موجهة وتحقق الأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع ، ولا تستطيع أن تقدم النجاح لجميع الأفراد وتضمن تحقيق أهدافهم الذاتية (كالحصول مثلاً على مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع)

فقد تنتهي فترة التأهيل العسكري للفرد ، ويلحق إجبارياً بوظيفة عسكرية ليس لها أهمية اجتماعية ، ولا تمنح مكانة اجتماعية متقدمة له ، كالعامل في حراسة الحدود أو بمصلحة السجون أو في مناطق نائية ، وهنا (لا تمنح الوظيفة العسكرية مكانة اجتماعية للفرد) ، ولا يمكن أن تحقق له هدفه الذاتي والذي من أجله التحق بالمؤسسات التدريبية العسكرية ، وبسبب ذلك قد تنتهي الطموحات الفردية بالوظيفة ويحصل من الفرد سلوكيات كثيرة منها الابتداع أو الانسحاب أو الطقوسية أو التمرد .

وعند الرغبة في الزواج قد يصرح الفرد لأسرته بأهدافه الاجتماعية عند الاختيار للزواج ، مثل الرغبة بامرأة على مستوى عالٍ من التدين ومن أسرة معينة ، بينما يبطن أهدافاً ذاتية لهذا الاختيار ، كأن يكون الاختيار مثلاً لهذه المرأة بالذات بسبب مكانة أسرته الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من أقاربها ،

أو قد يُصرِّح عند اختياره الزواج من امرأة موظفة أنه من أجل أن تشغل وقت فراغها ، بينما يبطن هدفاً ذاتياً وراء ذلك الاختيار وهو الاستفادة من مرتبها الشهري . وقد يتزوج هؤلاء الأفراد من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية عليا وقد يتزوجون أيضاً من زوجات

موظفات لهن دخول شهرية ، إلا أنهم قد لا يحققن الأهداف الذاتية لأزواجهن والتي من أجلها تم اختيارهن كشريك في الزواج ، فقد(يعترض كثيراً من الأزواج مشكلات للاستفادة من المكانة الاجتماعية لأسرة الزوجة ، أو يكون هناك معوقات للاستفادة من مرتب الزوجة ، فتقتل الأهداف الذاتية لدى الأزواج في مهدها ، أو على الأقل يُجد منها ولا تتحقق بشكل تام ، فينتج من جراء ذلك استجابات كثيرة كالانسحاب أو التمرد أو الطقوسية أو الابتداع .

وفيما يلي نعرض بعض الأهداف الاجتماعية الشائعة ، وكذلك بعض الأهداف الذاتية الخفية المنتشرة عند الأفراد في المجتمع السعودي وهي كالآتي :

الرغبة و الموقف	الهدف الاجتماعي	الهدف الذاتي
عند تزويج الالباء للبنات	سترها و سنة الحياة	الاستفادة من المهر
طلب بعثه دراسية	الحصول على شهادة و العلم	الحصول على الترويج بدون ضوابط اجتماعية
ركوب سيارة فخمة	القدرة المادية – الامان	اعجاب الجنس الاخر
الديمقراطية في الادارة	تحقيق مبدأ الشورى	التخلي عن مسؤولية اتخاذ القرار
الدكتاتورية في الادارة	المحافظة على الصالح العام	عدم منح فرصة لبروز الاخرين
العمل في سفاره خارجية	خدمة البلد	تدريس الاولاد
اكرام الجار	حق الجار	الاستفادة المادية من الجار

أسئلة المحاضرة :-

س ١: عرف / عرفي المصطلحات التالية:

١- النسق الاجتماعي / ٢- المكانة الاجتماعية / ٣- الدور / ٤- المركز الاجتماعي

١- يعرف النسق الاجتماعي بأنه :

كل وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة ، كما يُقصد به أيضاً مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة . كما يُعرف (بارسونز) النسق بأنه :

عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة متميزة عن الأخرى ويؤدي دوراً متميزاً .

فهو عبارة عن نمطٍ منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماطٍ مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة . والنسق الاجتماعي في أبسط تصوّر له يتألف من شخصين أو أكثر ينشأ بينهم تفاعل مباشر أو غير مباشر في موقفٍ معين، وقد يشترط توافر حدود مكانية أو فيزيقية.

٢ - المكانة الاجتماعية :

هي حقوق وواجبات الفرد على (مستوى النسق أو المجتمع ككل)

فالأب مثلاً قد يكون وزيراً أو ضابطاً أو طبيباً ، والعامل قد يكون ثرياً وينسب لعائلة من ذوي المستويات الاجتماعية المتقدمة ، والمدرس قد يكون فقيراً

ويعني هذا أن المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها ، فمن الممكن أن نصف مكانة الفرد من خلال المركز الاجتماعي ومستواه الاقتصادي ونوع العائلة التي ينتمي إليها ، وحتى من خلال الحي الذي يسكن فيه . فجميع هذه العناصر وغيرها تخضع لمعايير وقيم اجتماعية تحدد مستوى المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد .

الاجتماعية التي يشغلها الفرد ، فقد يحتل في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في السلم الاجتماعي ، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا ، وقد يُصنّف المجتمع المكانة الاجتماعية تصنيفاً اقتصادياً على أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري ، وقد تكون أهمية التصنيف بالانتماء العائلي أو القرابي .

٣- الدور :

هو (السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد) ويتوقع الآخرون أن يقوم بها ، وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي ، بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي . فكل (مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية) يتضمنان أدواراً سلوكية متوقعة ، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كأباء داخل أنساقهم الأسرية ،

لذلك يُطلب منهم ويتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد ، وهؤلاء الآباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، فمثلاً إذا كانوا أغنياء وملتزمين دينياً نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف .

٤- المركز الاجتماعي :

يعني حقوق وواجبات الفرد في حيز (محدد داخل وحدة اجتماعية معينة) ممثلة للنسق الاجتماعي ، كمركز الأب في الوحدة الأسرية ، ومركز العامل في المصنع ، ومركز المدرس في المدرسة ، ومركز الأستاذ في الكلية ، ومركز الطالب في العسكري في كلية عسكرية ، ومركز الوزير في وزارته وهكذا ..

وقد يكون المركز الاجتماعي موروثاً كمركز الآباء والأعمام والأبناء وقد يكون مكتسباً كمركز المدرس والضابط والطبيب .